

السيدة سيمون فيل*

بعد عشر سنوات من اعتماد نظام روما الأساسي، يظل هذا النظام أملاً لمئات الآلاف من الضحايا، وتهديداً لجلادهم.

قد يستغرب البعض لبطء الإجراءات القضائية، وقد يتساءلون عن صعوبات تفسير نظام روما الأساسي والنظام الداخلي وقواعد الإثبات. بيد أنه يجدر التذكير ولا شك في هذا الصدد بالبعد الحقيقي لنظام روما الأساسي: فهو لم ينشئ ولاية قضائية جنائية دولية دائمة وذات طابع عالمي فحسب؛ ولم يضع نظاماً عالمياً للعدالة الجنائية الدولية يشمل جميع النظم القضائية الوطنية فحسب، ولكنه أعطى - وهذا هو الأهم - للضحايا المكانة التي يستحقونها في المحاكمة وخارجها، بفضل تدخل الصندوق الاستئماني للضحايا. فعمل نظام بهذا الطموح سيتطلب وقتاً، وتعديلات، ومحاولات لا بد منها.

لقد أنجز الكثير أصلاً، لكن الأصعب ما يزال ينبغي القيام به: ففي إطار احترام حق كل فرد في محاكمة عادلة، يتعين على المحكمة محاكمة الذين تلاحقهم بدون هوادة، ولكن علينا أيضاً أن نلبي احتياجات ضحايا أبشع الجرائم، وإلا ظلت العدالة ناقصة.

وأود أن أذكر بشهادة مؤثرة لإحدى هؤلاء الضحايا العديدين، وهي شهادة السيدة إستير موجاوايو. ما زلت أتذكر لقاءنا، المؤثر جداً، وكلماتها التي أدانت بها بشكل خاص تجاهل العدالة الدولية للضحايا. تحدثت عن الظلم الشديد الذي حاق بالنساء الناجيات اللواتي اغتصبن، وأصبن بعد ذلك بالإيدز، لكن لم يكن لهن سبيل إلى الرعاية، بينما يستفيد المعتدون عليهن من العلاج الطبي في زنانات مركز الاحتجاز التابع للأمم المتحدة: "يعالجهم المجتمع الدولي. بينما لا حق لضحاياهم الذين جاؤوا للشهادة في المحكمة. سوى الحق في الموت. أي عدالة هاته؟".

لقد عرفت البلدان المؤسسة لنظام روما الأساسي كيف تستخلص الدروس من أخطاء الماضي، ويشهد على ذلك بشكل ملموس الدعم الذي يتلقاه منكم صندوق الضحايا.

أود أن أذكر بالدور الرئيسي والابتكاري الذي يتعين أن يقوم به الصندوق الاستئماني للضحايا. إنه جزء لا يتجزأ من نظام روما الأساسي، ومصيره مرتبط بمصير المحكمة ارتباطاً وثيقاً، وبالتالي فإن مهمته متميزة للغاية: فهو لا يرمي إلى تيسير عملية دفع التعويضات التي تحكم بها المحكمة لفائدة الضحايا فقط، ولكنه يمكن أيضاً من تنفيذ مشاريع لفائدة ضحايا الجرائم المعترف بها ضمن اختصاص المحكمة، دون أن يكون هؤلاء الضحايا طرفاً بالضرورة في إحدى الإجراءات المعروضة على المحكمة.

* بيان تلاه السيد أندريه لايرير، باسم السيدة سيمون فيل، رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.

هذا إنجاز كبير فيما يتعلق بتلبية احتياجات الضحايا، التي لا يمكن تليتها بمجرد إصدار الأحكام عن المحكمة ضد المسؤولين عن أبشع الجرائم.

من الواضح أن الصندوق لن يستطيع دفع التعويض الكامل لمئات الآلاف من ضحايا هذه الجرائم وتعويضهم شخصياً عن معاناتهم. ولكن من خلال إجراءات ملموسة لفائدة فئات الضحايا الأشد تضرراً، ومدتهم بالمساعدة المادية ووسائل إعادة التكيف البدني وكذا منحهم عند الاقتضاء دعماً نفسياً، أو مساعدتهم على إعادة الاندماج في مجتمعهم الأصلي، يقدم الصندوق إلى الضحايا الدليل على أن نظام روما الأساسي لم يحرص هدفه في ملاحقة المجرمين وإدانتهم فحسب وإنما هدفه أيضاً تقديم المساعدة المادية إلى الضحايا من أجل إعادة بناء حياتهم.

وحتى اليوم، وافق قضاة المحكمة على ١٨ مشروعاً في أوغندا وعلى ١٦ مشروعاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مشاريع ستفيد مئات الآلاف من الضحايا الذين لولا ذلك لظلوا في طي النسيان، كما لاحظنا ذلك مرات ومرات في الماضي. وفي الوقت الذي ألقى فيه هذه الكلمات، وبفضل أعمال الصندوق في الميدان، استعاد عدد متزايد من الضحايا الذين أعطوا وأهينوا وأذلوا حياتهم العادية، وقدرة بدنية ونفسية على العمل مكنتهم من استعادة مكانهم في المجتمع ومن استرجاع الكرامة التي أُريد حرمانهم إياها عبر الجرائم البشعة التي ارتكبت في حقهم.

هذه بداية ملحوظة، وستتخذ جميع التدابير حتى يتسنى للصندوق الاستماني لفائدة الضحايا أن يطور أكثر وأكثر وأحسن فأحسن مهمته الحساسة طالما كان هناك ضحايا لهذه الانتهاكات.

وأرى من المفيد أن أؤكد أن الصندوق يخضع لعدة متطلبات: متطلبات قانونية: إذ ليس له من خلال الإجراءات التي يتخذها أن يتدخل في العمل القضائي للمحكمة؛ ومتطلبات متعلقة بالعدل: إذ ليس له أن يفضل فئة من الضحايا على أخرى؛ ومتطلبات إدارية: إذ عليه أن يبين أمامكم عن إدارة سليمة للأموال التي تفضلتم باستئمانه عليها لفائدة الضحايا. وكما تعلمون، تقوم موارد الصندوق أساساً على تبرعات الدول، التي لولاها لما أمكن فعل شيء.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأدعوكم إلى الاستمرار في الالتزام لفائدة الصندوق، وهو الالتزام الذي نهنئ عليه الذين دعمونا حتى الآن، كما نهنئ، مسبقاً، الذين يعتزمون دعمنا في المستقبل.

وأود أيضاً أن أشكر موظفي الأمانة العامة على تفانيهم، وأن أشكر المسجل على تقريره الإداري. ولا يسعني أن أنسى الدور الهام الذي قامت به المنظمات غير الحكومية عبر دعمها التقني ودفاعها عن الضحايا.

وأخيراً، أعتنم هذا اليوم الخاص جداً لكي أهنئ صاحب السعادة السيد آرثر روبنسون، الذي يشرفنا أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة في صندوق الضحايا، على التزامه المطلق بإزاء حقوق الإنسان، والعدالة، والضحايا. ولا شك أنه اليوم أهل لهذا الاعتراف.

على الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي أتشرف برئاسته، أن يستخلص كل العبر من المهمة التي أوكلت إليه.

وبفضل دعمكم، نعتزم فعل كل شيء لمواصلة مساعدة أشد الضحايا تضرراً، بتنسيق مبادراتنا مع قرارات المحكمة، وفقاً لأحكام نظام روما الأساسي، وتطلعات واضعيه: ألا وهي تحقيق عدالة كاملة شاملة.
